

## تقديم وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

لقد كان عام ٢٠٠٨ عاما استثنائيا على الاقتصاد العالمي على أكثر من صعيد، فقد تميز النصف الأول منه بارتفاع أسعار المواد الأولية بشكل لم يشهده العالم منذ عدة عقود مما أثر على معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي. وفي المقابل، سجل النصف الثاني من العام تفاقم الأزمة المالية العالمية وانتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل سريع وعلى نطاق واسع وغير مسبوق، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي ترتب على ذلك من آثار سلبية. وبعد أن كانت الأزمة محصورة في قطاع القروض العقارية الأمريكية، عمت مختلف الأسواق المالية، ثم سرعان ما انتقلت إلى البلدان الصاعدة والنامية، واختلفت درجة حدتها حسب خصوصية كل اقتصاد على حدة.

وبالتوازي مع ذلك، تأثرت الأسواق النقدية والمالية الدولية بمناخ انعدام الثقة الذي خيم عليها، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في نشاط مختلف مكوناتها، واللجوء إلى الأصول ذات الجودة وارتفاع علاوات المخاطرة، بما ترتب عليه تراجع كبير في القروض البنكية، ثم توالى الآثار السلبية للأزمة تباعاً لتتقود إلى حالة من الشلل شبه التام في الاستثمار والإنتاج والاستهلاك وكذلك في حركة التجارة بين معظم دول العالم.

أمام هذا التدهور على صعيد الاقتصاد العالمي، أثبت الاقتصاد المصري قدرته على الصمود والتعامل مع تداعيات الأزمة، وذلك بفضل الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، والتي جاءت نتاجاً لجهود إصلاحية جادة ومتواصلة للسياسات المالية والنقدية، تسارعت وتيرتها منذ عام ٢٠٠٤، وتشاركت فيها كافة عناصر منظومة العمل الحكومية التي كانت وزارة المالية في مقدمتها، فطرحت على مدى السنوات الأربع الماضية رؤية متطورة لإصلاح مالية الدولة، وقدمت سياسات ومبادرات جديدة لحفز النمو، والارتفاع بمعدلات الاستثمار، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز التوازنات الأساسية الداخلية والخارجية، فضلا عن مراعاة البعد الاجتماعي لسياسات الإصلاح، وفي كل مرة بدأت جهود الإصلاح بتطوير الإطار التشريعي الحاكم للسياسات المالية والاقتصادية باعتبارها البداية الحقيقية لأي إصلاح.

وسوف تظل منظومة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي سندا قويا للاقتصاد المصري في تجاوز الأزمات والتحديات التي قد تطرأ مستقبلا، سواء نشأت من داخل الاقتصاد الوطني أو نجمت عن تزايد اندماجه في الاقتصاد العالمي، وستبقى الدافع الرئيسي لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ورفع معدلات الإنتاجية والتشغيل في مختلف القطاعات، وتوفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ الخطط التنموية في الأجلين المتوسط والبعيد، وذلك كله من خلال منظومة اقتصادية ومؤسسية متطورة، ودور مؤثر وفعال للدولة على النحو الذي يعزز النشاط الاقتصادي ويحافظ على سلامته واستقراره، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية بالحرص على استفادة جميع فئات المجتمع من ثمار الإصلاح.

في ضوء ما سبق، وفي إطار من الشفافية والمصارحة، تحرص وزارة المالية على أن تقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرها السنوي عن أداء الوزارة بكافة قطاعاتها والمصالح والأجهزة التابعة لها، تطرح من خلاله سجل أدائها في عام سابق، ورؤيتها وبرامجها للتطوير في عام تال، حرصاً منها على توثيق أعمالها ونشاطاتها في إطار من الموضوعية والشفافية. ويستعرض هذا التقرير بالتحليل، أولاً أداء الاقتصاد المصري والسياسة المالية في ظل التطورات العالمية خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم يعرض ثانياً لملامح الإصلاح التشريعي والقانوني، بينما يتناول المحور الثالث الإصلاح المالي والمؤسسي وتطوير نظم العمل، ويستعرض المحور الرابع سياسات الوزارة في مجال تحسين الخدمات والتيسير على المواطنين، على اعتبار أن المواطن المصري هو الهدف النهائي من وراء كل جهد للتطوير والإصلاح، ويختتم التقرير بالمحور الخامس الذي يتناول مساهمات وزارة المالية على الصعيد الدولي.

وقفنا الله جميعاً لما فيه الخير لمصر والمصريين،

